بـــرلمـــانيـــون: زيـــارة رايـــس إلى بغـــداد للـتقـــريـب بـين الفـــرقـــاء

بغداد - الوكالات

أثارت الزيارة المفاجئة لوزيرة الخارجية الامريكية الى العراق، الثلاثاء الماضية، جملة من التوقعات بشأن امكانية خلق توافقات سياسية على الساحة العراقية، وتمرير مجموعة من القرارات المهمة مثل إقرار موازنة ٢٠٠٨ وقانوني النفط والغاز والانتخابات المحلية.

وفي الوقت الذي رأى فيه نواب من كتل برلمانية مختلفة، ان الزيارة لم تكن بهدف الضغط على اي جهة، بل لتثمين ما بذل من جهود في طريق المصالحة الوطنية، ورأى نائب آخر ان الزيارة تأتي بهدف الضغط لإقرار قوانين تعد معضلة بالنسبة للامريكان، ولإظهار مدى نجاحهم في العراق.

ورأى النائب عن الائتلاف العراقي الموحد الشيخ جلال الدين الصغير، إن زيارة رايس "لم تكن بهدف الضغط، بل لتثمين الجهود التي بذلت في هذه الفترة."

وقال الصغير، إن رايس "كان لديها مسحة تفاؤل باتجاه العملية السياسية في العراق، والوضع في العراق الآن يختلف عما كان عليه في العام الماضي مثلاً، واما العراق في هذه المرحلة فرصة ذهبية للخروج من عنق الزجاجة."

وتابع: معقباً على تصريحات رايس التي اطلقتها في مؤتمر صحفي عقدته الثلاثاء في بغداد، "استمعنا الى كلام طيب، ونقلت الينا الاجواء الطيبة في المنطقة لما يجري في العراق، وما يعتبرونه تقدماً، وشددت على الاستمرار في المسيرة لاكتمال عقد المصالحة الوطنية."

وكانت رايس قد أشادت مطولاً خلال مؤتمرها الصحفي، بقانون المساءلة والعدالة الذي تم تمريره السبت الماضي من قبل البرلمان ، وقالت إن هناك الكثير الذي يجري في هذه البلاد وعلى صعيد المصالحة.

وتابعت: أن هذا القانون هو بالتاكيد خطوة إلى الأمام باتجاه المصالحة الوطنية، وبالتاكيد هو خطوة إلى الأمام بالنسبة إلى عملية التآم جراح الماضي ، ويجب أن يتبعه تنفيذ بنفس الروح الخاصة بالمصالحة الوطنية، ... هذا عنصر مهم من عناصر المصالحة.

واضاف الصغير، معقباً على مشاورات رايس مع القادة العراقيين انها "نقلت وجهة نظر الادارة الامريكية في امور طرحها القادة العراقيون، كإخراج العراق من البند السابع للامم المتحدة، واتفاقية التعاون والصداقة طويلة الامد، وكذلك دعم الاتجاه لإقرار قوانين اخرى."

واتفق النائب عبد الخالق زنكنة من التحالف الكردستاني مع الشيخ الصغير في ان الزيارة "لم تكن في اطار الضغط"

وقال زنكنة "يجب ان لانربط بين اي زيارة يقوم بها مسؤول اميركي، والضغط لاجل قضايا معينة." متابعاً "الزيارة جزء من الجهود الاميركية في تقريب وجهات النظر العراقية، باعتبارها طرفاً في المعادلة العراقية، وهي (أي رايس) كانت في زيارة لدولة قريبة، ولاعلاقة لزيارتها لها بالضغط من اجل تمرير قوانين."

وأضاف زنكنة، "لدينا امور تخصنا كعراقيين، منها موضوع ميزانية عام ٢٠٠٨، وقانون والنفط والغاز، والانتخابات المحلية، ولا باس ان نستمع لآراء الآخرين، ونحن نحترم اي ملاحظات، لكن القرار يبقى عراقيا خالصا."

وكانت رايس قد قالت انها تحدثت مع القادة العراقيين عن الحاجة لانتخابات محلية والحاجة لقانون خاص بالنفط، والموارد كالنفط أو انتاج الهايدروكربون توزع من قبل قانون الميزانية.

وبينت رايس انها تعتقد ان البرلمان سيمرر قريباً الميزانية الجديدة.

وعلى خلاف الصغير وزنكنة، رأى حارث العبيدي من جبهة التوافق العراقية، أن زيارة رايس التي تزامنت مع زيارة الرئيس الامريكي جورج بوش "جاءت بهدف تحشيد الدعم ضد ايران، والضغط لإقرار النفط والغاز لضمان وارداتها."

وقال العبيدي، إن "قانون المساءلة والعدالة، كان من القوانين المهمة لأنه من الأمور الفاصلة بين العهد الماضي والآن، ولكونه من المشاريع التي تصب في صالح المصالحة الوطنية، وكانت هناك تلكؤات.. وهو ما أشار إليه الرئيس الأمريكي جورج بوش مرارا، ويعد إقراره انجازاً عظيماً."

واضاف العبيدي "والآن تسعى أمريكا إلى حل معضلة كبيرة أخرى، وهي قضية (المادة ١٤٠) الخاصة بوضع مدينة كركوك، كما تسعى إلى إقرار قانون النفط والغاز، وكذلك معاهدة التعاون والصداقة طويلة الأمد" بين العراق والولايات المتحدة.

بعد عودة الحياة إلى طبيعتها

سكـــان الـــرمـــادي منقـســمـــون بـشـــأن بقـــاء القـــوات الاميركيـــة أو رحيلهـــا

الرمادي/ (ا ف ب)

يتفق اصحاب المحال التجارية والاكشاك في سوق الملعب في الرمادي ، على ان الحياة عادت الى طبيعتها والحركة تحسنت لكنهم يختلفون بشأن بقاء القوات الاميركية او رحيلها.

واصطفت محال تجارية لبيع الفاكهة والكباب والتوابل وملابس نسائية ملونة واجهزة هواتف خلوية، في احد شوارع المدينة.

وخلافاً للوضع قبل عام، يقوم عناصر من مشاة البحرية الاميركية (المارينز) بدوريات راجلة في السوق ويتحدثون مع السكان.

ويبدي رياض (٢٥ عاما) احد باعة الاكشاك، ارتياحه للهدوء في الرمادي التي شهدت نزاعات مسلحة منذ عام ٢٠٠٣ حتى تمكن شيوخ العشائر من كبح أعمال العنف عبر طرد عناصر شبكة القاعدة من مدينتهم.

ويقول رياض مكتفياً بذكر اسمه الاول ان "الاوضاع افضل حاليا وآخذة بالتحسن منذ ستة اشهر".

ويضيف "لم تعد هناك ضرورة لوجود الجنود. نحتاج الى الخدمات كالماء والكهرباء والوقود للتدفئة وللسيارات، هذه كلها شحيحة جداً تشعر الامهات والاطفال بالبرد".

ويوضح رياض الذي يبيع تشكيلة متنوعة من الخضراوات والفاكهة انه اغلق محله اشهراً ابان فترة عصيبة شهدت انتشار المسلحين في المدينة.

لكن المحال التجارية فتحت ابوابها من جديد الآن.

ويقول مبتسما "اجمع بعض المال لتسديد ديوني".

ويدير محمد وهو في الثلاثينيات من العمر، واحدة من مولدات الكهرباء المنتشرة في احياء الرمادي والتي يعتمد سكان المدينة البالغ عددهم ٤٠٠ الف نسمة عليها للحصول على الطاقة الكهربائية التي تصلهم ساعة او ساعتين في اليوم.

ويضيف محمد رافضاً ذكر اسمه كاملاً "يجب على الاميركيين ان يغادروا بإمكان سكان الرمادي تحقيق الامن هنا فهم الذين حاربوا الارهابيين وطردوهم وليس الأمريكيين ونحن نعرف من هم الارهابيون في حال عودتهم".

ويؤكد ان "الامر مختلف في بغداد. قد تسوء الامور اذا غادر الاميركيون لكنها ستكون على ما يرام في الرمادي. فهنا العشائر قوية كما انها تحارب تنظيم القاعدة".

من جهته، يدير سامي حسين خليفة محلاً صغيراً لبيع كرات القدم وبعض اللوازم الرياضية. وكان في السابق يتردد كل يوم في فتح محله. اما اليوم فالوضع مختلف .

ويقول خليفة "محلي الآن مفتوح كل الاوقات. كنا نرى كل يوم ثلاثة او اربعة قتلى بالقرب من هنا وكان معظم الناس ينتقدون المسلحين".

واضاف "ليست القضية رحيل او بقاء الاميركيين، نريد فقط السلام والتطور".

ولدى أحمد صلاح رأي صارم بشأن مستقبل الرمادي حيث ما يزال هناك نقاط تفتيش عدة للشرطة العراقية التي تراقب المدينة بدقة.

ويقول "هزم المسلحون. لكن عندما اطاحت قوات الائتلاف بصدام وعدتنا بتحقيق كل شيء، لكننا لم نحصل على شيء حتى الآن، عانينا منذ عام ٢٠٠٣ ولا نزال". وتابع "ماذا فعل بوش خلال هذه الاعوام؟ القتل فقط، لم يقدم لنا المساعدات".

ويرى صلاح (٤٧ عاما) الذي كان ضابطا برتبة رائد في الجيش المنحل، ان الوجود الاميركي يسبب مأزقاً.

ويقول "ستكون هناك مشكلة كبيرة اذا انسحبت قوات الائتلاف. لدينا في الرمادي عشائر كثيرة تتنافس مع بعضها. في الوقت الحاضر انها لا تفعل ذلك، لكنهم سيتنافسون اذا استطاعوا ذلك".

ويشير الجيش الاميركي الى وجود نحو ٢٣ عشيرة في الرمادي التي تبلغ مساحتها ٢٥ الف كلم مربع.

في اشارة الى الصعوبات التي تواجهها المدينة، يقول صلاح "قتل المسلحون ثلاثة من اشقائي، وفي حال اطلق سراحهم من السجن فأنا عازم على قتلهم".

وشهدت الرمادي انخفاضاً في عدد الهجمات من معدل تراوح بين ٢٥ الى ٣٠ هجوما في اليوم في كانون الثاني ٢٠٠٧ الى اقل من هجوم واحد في الاسبوع الآن، بحسب ارقام الجيش الاميركي.

وقال احد الضباط الاميركيين "تعودنا في السابق على التعرض للاعتداءات في كل مرة ندخل المدينة". واضاف "ندع الآن الشرطة العراقية تقوم بواجباتها ونقف بعيدا".

وفي احد الاحياء، يشرح قائد مركز للشرطة الظروف التي يمكن بموجبها للقوات الاميركية مغادرة الرمادي، لكي لا يضيع ما تحقق سدى.

ويوضح العقيد احمد فاروق "نريد دعماً كبيراً من الحكومة المركزية بجهود السكان وشيوخ العشائر والشرطة معاً، لن يكون بقدرة اي ارهابي الرجوع الى هنا".

ويؤكد "لدي ٢٧٥ شرطياً يتقاضون رواتب مخصصة لـ١٦٥ شرطياً فقط. يجب على الحكومة فعل الكثير".

ويتابع "اذا تلقينا الدعم الذي نريد، سيكون بإمكان الشرطة والعشائر معا حماية الرمادي، وقد اثبتنا هذا".

تقـــاليـــد الصيـــد البحـــري ضـــاعـت في مـــوجـــات تهـــريـب النفـط

البصرة/ اصوات العراق

يزدحم مرسى الزوارق بمدينة الفاو في البصرة بعشرات الزوارق الراسية قبالة الخليج العربي ، حيث تنطلق من هناك في رحلات الصيد البحري باتجاه المياه الدافئة ، ويتذكر الصياد نوري منظرها في تلك الرحلات التي تستغرق أياماً وهي تعود محملة بصيد وفير لطالما أنعش الأسواق المحلية.. لكنه يتألم لواقع قطاع الصيد البحري اليوم الذي اجبره والكثيرين غيره على ترك عمله.

ولعل آلام وهموم الصياد نوري حسين (٥٠ عاما) وزملائه توجز معاناة هذا القطاع وتدهوره بقوله أن "الكثير من الصيادين تركوا العمل في البحر لارتفاع أسعار الوقود ومستلزمات الصيد الأخرى وانعدام دعم الدولة لهم وعدم وجود قانون أو نظام يكفل حقوق الصياد وإغراق السوق بالأسماك البحرية المستوردة."

وأضاف حسين أن "ما يقارب (٢٠) ألف شخص كانوا يعملون في الصيد البحري بمحافظة البصرة خلال السنوات الماضية تركوا عملهم ولجأوا إلى أعمال أخرى، أما من استمروا في عملهم فهم قليلون جدا ولا يمتلكون الرخص الرسمية ما يعرضهم إلى مخاطر كبيرة خاصة في حال وقوعهم في أيدي الدوريات البحرية الكويتية أو الإيرانية."

زميله الصياد كريم شمخي أشار إلى إن" المياه الإقليمية العراقية كانت مجالا مفتوحا أمام الصيادين المحليين، أما بعد سقوط النظام فقد تحددت حركتهم من السواحل العراقية وحتى ميناء البصرة النفطي في رأس الخليج العربي (١٣٥ كم جنوب غرب البصرة) بسبب وجود الزوارق الحربية الأمريكية."

ويمتد طول الساحل البحري للعراق إلى أكثر من(٢٠كم) ابتداء من مصب شط العرب قرب ميناء الفاو في أقصى جنوب العراق، والذي يعد الإطلالة الوحيدة للبلاد على بحار العالم، حيث تقدر مساحة المياه الإقليمية للعراق في منطقة الخليج العربي بنحو (٩٠٠كم٢).

المعاناة التي عبر عنها الصياد نوري وزميله علق عليها عضو اتحاد جمعيات صيد الأسماك في البصرة قائلا إن "عمليات الصيد البحري تأثرت كثيرا بعد غزو العراق، إذ أن الكثير من الأشخاص استخدموا هذه المهنة وسيلة لتهريب الوقود وتحقيق مردودات مالية كبيرة وسريعة، الأمر الذي دفع بالسلطات الحكومية إلى إلغاء جميع إجازات الصيد في عام ٢٠٠٦ وإيقاف إصدار تراخيصها والامتناع عن تجهيز أصحاب الزوارق بالوقود."

وأضاف إن" الصيادين العراقيين غالبا ما يتعرضون إلى تهديدات وعمليات ضرب ومصادرة ممتلكاتهم من قبل خفر سواحل الدول المجاورة في حال تجاوز مراكبهم المياه الإقليمية العراقية وهو ما حدد حركة زوارق الصيد في منطقة معينة."

وبين أن "بقاء عمليات الصيد البحري وفق أساليب قديمة وغير متطورة ساهم في تردي الإنتاج قياسا بما تنتجه الدول المجاورة، فضلا عن إن ابرز عوامل التدهور تتمثل بإهمال الحكومة هذا القطاع."

واستطرد سعدون "اغلب زوارق الصيد العراقية التي وصل عددها إلى (٦٦٧) زورقا في عام ٢٠٠٦، هي زوارق محلية الصنع تعرف بـ(لنجات) وتصنع غالبا من الخشب أو الحديد وتتراوح أطوالها (٢٥-٣٨م) وهي تفتقر إلى وسائل حفظ الأسماك لفترة طويلة، إضافة إلى افتقارها إلى المستلزمات الحديثة المتبعة في الصيد البحري."

وزاد "أما معدات الصيد المستعملة فهي عبارة عن شباك الجر"الكرفة" بأنواعها المختلفة ذات الكيس الواحد ومتعددة الأكياس وشباك الخيشومية والكراكير. في حين يتمتع صيادو الدول المجاورة بزوارق حديثة ومؤهلة لاستيعاب وحفظ كميات كبيرة من الأسماك كما يستخدمون أجهزة متطورة للكشف عن أماكن تواجد الأسماك في مياه الخليج العربي."

ويرى سعد كريم التميمي، الباحث في مجال الصيد والأحياء البحرية، أن "العراق يعتبر من أفقر بلدان منطقة الخليج العربي في مجال الصيد البحري نتيجة الحروب التي مرت على البلد خلال العقود السابقة وما لحق بهذه الثروة الاقتصادية المهمة من إهمال حكومي خلال الفترة الحالية."

وأضاف التميمي لـ (أصوات العراق) " ازدهرت حركة الصيد البحري في العراق خلال فترة سبعينيات القرن الماضي التي وصل فيها معدل الإنتاج السنوي من الأسماك البحرية إلى أكثر من (١٧) ألف طن." مبينا أن "العامل الرئيسي في غزارة الإنتاج كان يعود إلى وجود أسطول الصيد العراقي وتشجيع الدولة للصيادين."

وتابع "غير أن هذا النشاط بدأ بالتراجع تدريجيا منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠ وقيام النظام السابق ببيع الأسطول العراقي إلى دول أخرى مروراً بفترة التسعينيات التي شهدت عودة الحياة في مجال الصيد البحري."

واستدرك " مالبث أن تحول العمل من صيد الأسماك إلى عمليات تهريب المشتقات النفطية بتشجيع من قبل النظام السابق للالتفاف على العقوبات الدولية التي كانت مفروضة على العراق."

وأشار التميمي إلى انه " لاتوجد إحصائيات رسمية دقيقة تبين معدل إنتاج العراق من الصيد البحري لكن مجموع ما أنتجه العراق خلال العام الماضي ٢٠٠٧ من الثروة السمكية بصورة عامة (المزارع السمكية ومن الأنهار والصيد البحري) تبلغ (٢٥,٦)ألف طن فقط، علما أن (٧٠٪) من إنتاج الأسماك يعود إلى مناطق الاهوار ومزارع تربية الأسماك."

ويشير مسؤول شعبة الصيد البحري في زراعة البصرة إلى ظاهرة تناقص أنواع الأسماك المياه الساحلية العراقية التي تتصف بالخصوبة العالية وتجذب إليها اسماك الخليج البحرية أثناء فترة التكاثر كما تمر بها الأسماك المهاجرة من الخليج إلى المياه العراقية الداخلة إلى شط العرب وخور الزبير ومناطق الاهوار.

وأوضح المهندس عادل عبد الواحد أن "المياه الإقليمية العراقية بدأت تعاني حاليا نقصاً في أنواع الأسماك بسبب استخدام طرق الصيد الجائر وعدم وجود فترات منع خلال موسم تكاثر الأسماك."

وأشار إلى إن" هنالك مشاريع مقترحة لعام ٢٠٠٨ للمساهمة في إحياء الصيد البحري منها إنشاء مختبر للدراسات البحرية في قضاء الفاو اضافة إلى إنشاء مفقس ومزرعة للروبيان في نفس القضاء لكن هذه المشاريع تكون إرشادية أكثر من كونها إنتاجية."

وبشأن إمكانية استثمار الثروة السمكية في الخليج العربي قال عبد الواحد " من الأهمية أن تبادر الحكومة العراقية إلى إحياء أسطول الصيد العراقي ليمارس عمله في المياه الإقليمية ومياه الخليج العربي ويساهم في توفير كميات كبيرة من الأسماك وضرورة عقد اتفاقيات دولية لفسح المجال أمام الصيادين العراقيين في حرية الصيد في مياه الخليج العربي ".

وبين أن ذلك يتم من خلال "دعم إنتاج الأسماك وإعادة منح إجازات الصيد وتزويدهم بالوقود كذلك منع الصيد الجائر في المياه الإقليمية العراقية وتنظيم عمليات استيراد الأسماك من الخارج."

وتابع " كما يجب رعاية الصيادين العراقيين من قبل الحكومة بتزويدهم بما يحتاجون من المستلزمات الخاصة في عملهم وشراء إنتاجهم بأسعار معقولة والإفادة من التطورات العلمية الحاصلة في مجال الصيد البحري لتطوير عمل الصيادين".

فيما يقول عامر عدنان، أكاديمي في مركز علوم البحار بجامعة البصرة أن "الحاجة إلى استثمار الصيد البحري تتطلب تفعيل مشاريع مشتركة بين الدول الثلاث المتشاطئة وهي العراق وإيران والكويت لغرض التعرف على حياتية الأنواع المشتركة وبيئتها ودورة الحياة التي لاتكتمل في مياه بلد واحد."

وكشف أن " هنالك ما يقارب مليوني طن من الأسماك سنوياً في انتظار برامج اقتصادية مشتركة وان المردود المالي الكبير الذي تحققه الدول ذات الإنتاجية العالية من الأسماك والقشريات يضاهي المردود المالي للنفط."

وأشار عدنان إلى إن" سياسة الإدارة والإمداد يجب أن توضع بالتخطيط المشترك بين الدول المتشاطئة على الخليج العربي لاستثمار الثروة السمكية وتحقيق منافع اقتصادية كبيرة".

الصياد نوري الذي كان يتذكر رحلات الصيد البحري وهي تعود بغلتها الوفيرة، يعبر عن آلامه لمنظر يشاهده يومياً في ظل تدهور قطاع الصيد البحري، ولعله يكشف عن أهمية الالتفات إلى هذا القطاع ومردوداته على الاقتصاد في البلاد.. يقول الصياد نوري "في الوقت الذي يتعثر عملنا في الصيد البحري نشاهد العشرات من الشاحنات المبردة القادمة عبر بوابة سفوان الحدودية والحاوية مئات الأطنان من الأسماك المستوردة لسد حاجة السوق المحلية منها."

> المياه الاقليمية العراقية بدأت تعاني نقصاً في أنواع الاسماك بسبب استخدام طرق الصيد الجائر